صحّة

تريز الخوري
khourytherese@hotmail.com

القطاع الإستشفائي الخاص في مواجهة تحدّيات يوميّة يارد: نطالب بسياسة صحيّة توفّر الدعم اللازم

تعيش المستشفيات الخاصة في لبنان ازمة حادة تهدد وجودها واستمراريتها، نتيجة الانهيار الاقتصادي وتراجع قيمة الليرة، اضافة الى تراكم المستحقات المتأخرة من الجهات الرسمية وعدم قدرتها على تغطية التكاليف التشغيلية. هذه المحنة ادت الى تقليص الخدمات وتقليل عدد الاسرة وحتى اقفال البعض منها، مما أثر سلبا على جودة الرعاية الصحية

لطالما وفرت هذه المؤسسات الصحية على مدى العقود الماضية خدمات طبية لملايين اللبنانيين، وملأت الفجوة التي خلفها ضعف القطاع العام في الاستشفاء. فهي لم تكن فقط مؤسسات علاجية، بل مراكز طبية متكاملة، تضم أفضل الكوادر التخصصية، واحدث المعدات، وتواكب التطورات العالمية في مجالات الطب والتكنولوجيا، الا ان هذا الواقع بدأ يتغير جذريا مع تفجر الازمات المالية والاقتصادية التي عصفت بالبلاد منذ العام 2019. بدأت اسس هذا القطاع تتصدع، ومن أبرز المشكلات التي تواجه التأخير في دفع المستحقات وتقدر بآلاف المليارات، في موازاة ارتفاع كلفة التشغيل بشكل غير مسبوق. فالكهرباء التي كانت سابقا تؤمن جزئيا من مؤسسة كهرباء لبنان باتت اليوم مفقودة، مما اضطر المستشفيات الى الاعتماد الكامل على المولدات الخاصة. هذه المؤشرات وضعت القطاع برمته امام مفترق طرق خطير، لن يكون الضحية فيه الا المواطن العادي الذي لن يجد بابا يطرق حين يحتاج الى علاج او عملية، او حتى فحص طبي.

ان الحفاظ على المستشفيات الخاصة ليس ترفا، ولا خيارا سياسيا او اقتصاديا، بل هو قضية وطنية وانسانية، تتعلق بصحة اللبنانيين وامنهم الاجتماعي.

"الامن العام" حاورت نقيب اصحاب المستشفيات في لبنان البروفسور بيار يارد.

■ هل استطاعت المستشفيات الخاصة تأمين كل ما هو مطلوب رغم الازمة؟

□ على الرغم من الضغوط المتراكمة على القطاع الصحي الخاص، فقد تمكن من الاستمرار في تأمين معظم الخدمات الطبية المطلوبة، وان بالحد الادنى. هذا الامر لم يكن سهلا، بل جاء نتيجة جهود جبارة من ادارات المستشفيات والطاقم الطبي والتمريضي الذين عملوا في ظروف صعبة، مع تراجع الدعم الحكومي وغياب التمويل الكافي. فقد اعتمدوا خيارات بديلة، كتقنين استخدام المواد، والاعتماد على الاستيراد المباشر، كما ساعدت بعض المبادرات الفردية والدعم الاهلي في ابقاء الاقسام الحيوية قيد التشغيل. رغم ان البنى التحتية تعاني والهجرة الطبية مستمرة، الا ان نسبة كبيرة من اللبنانيين لا تزال تتلقى العلاج داخل البلاد، مما يدل على القدرة على الصمود حتى اللحظة.

■ ما أبرز الصعوبات اليومية التي تواجهونها حاليا؟

□ المشاكل التي تعترضنا اصبحت جزءا من الحياة اليومية. ابرز ما يواجهنا الغلاء الهائل في كلفة المستلزمات الطبية، حيث اصبحت تشترى في معظمها بالدولار، فيما الايرادات لا تزال بالليرة اللبنانية. الازمة لم تتوقف بعد، فالكهرباء شبه غائبة مما يضطرنا الى تشغيل المولدات طوال اليوم، وما يترتب عن ذلك من تكاليف تشغيلية كبيرة جدا. اضافة الى ارتفاع كلفة المحروقات وتراجع الخدمات، كما ان هناك نقصا في الكوادر نتيجة موجات الهجرة الكبيرة للاطباء والممرضين، وعدم القدرة على تقديم حوافز كافية للإبقاء عليهم. كل هذه العوامل مجتمعة تصعب العمل، وتجعل من كل يوم عمل تحديا حقيقيا للبقاء.

■ ما هي اسباب ارتفاع كلفة فاتورة الاستشفاء؟

□ ما نطلبه هو نتيجة طبيعية لتضاعف التكاليف التشغيلية التي تتحملها المستشفيات. فكل جزء من العملية الطبية بات مكلفا بشكل كبير، من القفازات الى الاجهزة المتطورة. كما تشمل ايضا التشغيل الكامل للمولدات لساعات طويلة بسبب انقطاع الكهرباء، وشراء الوقود ودفع رواتب تتناسب مع الواقع المعيشي الجديد. الفاتورة ترتفع والدولة لا يمكنها دعم القطاع بشكل كاف، والجهات الضامنة لا تواكب الغلاء، مما يتركنا في بعض الاحيان نواجه مصيرنا ومضطرين لتحميل المريض جزءا من الكلفة. هذا يخلق مشكلة اخلاقية وانسانية حادة، اذ اننا ندرك معاناة الناس، لكننا لا نستطيع ان نتحمل الخسارة، خصوصا في غياب اي دعم حقيقي.

■ هل ما زلتم تواجهون ازمة دفع من المرضى او من الجهات الضامنة؟

□ غالبية المرضى لم يعودوا قادرين على تغطية تكاليف العلاج بسبب التدهور الكبير في القدرة الشرائية. من جهة اخرى، ان الجهات الضامنة غير قادرة على دفع مستحقاتها في الوقت المناسب، وغالبا ما تدفع وفق تسعيرات قديمة لا تعكس الواقع الفعلي. الضمان الاجتماعي بدأ يغطي بنسبة 90 في المئة، وهذا امر جيد. كما ان القوى الامنية عادت تدفع التكاليف كاملة، والشكر الكبير لرئيس الجمهورية العماد جوزف عون الذي قام بدعم هذا القطاع والوقوف الى جانبنا.

80 عامًا
تصميم. إنجاز. مثابرة

نقيب اصحاب المستشفيات في لبنان البروفسور بيار يارد.

■ هل خطر الاقفال حقيقي، ما نسبته؟

□ تشهد الساحة الصحية يوما بعد يوم حالات اقفال. بالفعل، لقد اجبرت مستشفيات عدة، لا سيما تلك الموجودة في الاطراف او في المناطق التي تعاني من ضعف في الموارد والدعم، على الاقفال الكامل او التوقف المؤقت عن تقديم الخدمات، بسبب عجزها عن تأمين التكاليف التشغيلية الاساسية. في الوقت نفسه، هناك نسبة كبيرة لم تقفل ابوابها بالكامل، لكنها اضطرت الى تقليص قدراتها بشكل لافت. كما تشير التقديرات الى ان ما بين 70 الى 80% خفضت عدد الاسرة المتاحة، واوقفت اقساما كاملة او قلصت عدد العمليات والخدمات التي تقدمها يوميا، في خطوة اضطرارية للمحافظة على نوع من التوازن المالي، في ظل غياب اي دعم فعلي. هذا الانكماش في حجم الخدمات لم يمر من دون اثار سلبية على المواطنين. فالمريض الذي كان يجد سريرا في الطوارئ خلال دقائق، اضطر للانتظار ساعات او الانتقال الى مستشفى آخر. ما اصاب مستشفياتنا لم يصب فقط المؤسسات، بل امتد ليضرب حق الناس في العلاج والرعاية، وهدد مبدأ العدالة في الوصول الى الخدمات الصحية. هذا المسار التصاعدي ادى الى الاقفال او التقليص، والى كارثة صحية وطنية. فالمستشفى الذي اقفل لا يمكن استبداله بسرعة، والكادر الطبي الذي سرح قد لا يعود، لا سيما في ظل الهجرة الواسعة. من هنا، لا يمكن التعامل مع هذا الخطر بخفة او تسويف، بل هو جرس انذار يتطلب تحركا فوريا على مستوى الدولة والمجتمع معا.

> **نعمل على حل مشكلة المستحقات المتأخرة**

■ ما الخطوات التي تقومون بها لمواجهة هذه المشكلة؟

□ نحن لم نقف مكتوفي اليدين امام الذي طالنا، بل بدأنا اولا بخطوات سياسية وادارية، عبر التواصل مع المسؤولين، لشرح الواقع الخطير الذي يهدد القطاع. كان هناك تأكيد من الجهات الرسمية على ضرورة الحفاظ على الطبابة لكل مواطن. في المقابل، نعمل على اعادة تنظيم العمل داخليا عبر تقليص الخدمات غير الاساسية، وترشيد النفقات والتفاوض مع الموردين، لكنها تبقى حلولا محدودة لا يمكن ان تصمد طويلا من دون تدخل فعال لحل الازمة. ان الوضع في تحسن، ونحن متفائلون في العهد الجديد ونعول كثيرا على الدور الذي يقوم به رئيس البلاد ليعود لبنان مستشفى الشرق.

■ هل هناك تفاوت في التغطية بين الجهات الضامنة الرسمية؟

□ التباين بات مسألة حساسة جدا، ويثير الكثير من الجدل في الوسطين الطبي والشعبي. هناك جهات ضامنة تؤمن تغطية شبه كاملة وبشروط مريحة، في حين ان المواطنين العاديين الذين يعتمدون على الضمان او وزارة الصحة، يواجهون مشكلة التأخير في الموافقات والدفع.

■ ما هو واقع المستشفيات الحكومية مقارنة بتلك الخاصة؟

□ تواجه مستشفيات القطاع العام ازمة متفاقمة تتجلى في تدهور مستمر على مستويات متعددة، تبدأ من ضعف التمويل ولا تنتهي عند حدود نقص الكوادر والتجهيزات. فهذه المؤسسات، التي يفترض ان تشكل العمود الفقري لمنظومة الرعاية الصحية للفئات الاكثر فقرا وهشاشة تركت في مواجهة اعباء تفوق قدراتها، من دون ان يقدم لها الحد الادنى من مقومات الصمود. المشكلة لا تنحصر في شح الموارد المالية، بل تتعداها الى منظومة من القوانين والانظمة البيروقراطية التي تكبل العمل، وتمنع الادارة من اتخاذ قرارات سريعة وفعالة. يضاف الى ذلك، تدني الاجور والامتيازات الممنوحة للعاملين في هذه المؤسسات، يدفع الكفايات للهجرة بحثا عن ظروف عمل أفضل. نتيجة لذلك، تجد المستشفيات الحكومية نفسها عاجزة عن الحفاظ على جذب طاقات جديدة، مما يؤثر سلبا على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. في ظل غياب سياسة صحية واضحة وداعمة، تصطدم بشكل لافت ◄

◄ بجدار الاهمال مما يجعل استمراريتها محل شك، ويهدد فعاليتها وجدواها على المدى الطويل ويمتد ليشمل امن المجتمع الصحي بأكمله، وخصوصا تلك التي لا تمتلك القدرة على اللجوء الى البدائل الخاصة ذات التكلفة المرتفعة.

■ ما هو حجم المتأخرات لدى الدولة؟

□ نعاني اليوم من ازمات مالية خانقة، ابرزها يكمن في مشكلة المستحقات المالية المتأخرة التي لم تدفعها الجهات الضامنة الرسمية، وهي متراكمة وتحولت الى عبء ثقيل يهدد الاستمرارية ويقوض القدرة على توفير الخدمات الطبية للمرضى، علما انها تقدر بالاف المليارات، وهي مبالغ ضخمة تتراكم منذ سنوات. بعضها يعود الى ما قبل الانهيار المالي، وتحديدا منذ ثلاث او اربع سنوات او اكثر، لكنها لم تسدد حتى اليوم. في المقابل، فان كلفة العلاج التي كانت تحتسب في تلك الفترات على سعر صرف 1500 ليرة او 3900، باتت اليوم اعلى باضعاف مضاعفة بفعل تحول التسعير الى الدولار او ما يوازيه في سعر السوق. هذا يعني ان هذه المستشفيات قدمت الخدمة يومها بسعر زهيد ولا تزال تنتظر استرداد كلفتها الاصلية، في وقت باتت فيه الاسعار والاسواق والرواتب والمصاريف في مكان آخر كليا. لكن الاخطر ان هذه المستحقات لم تصرف في الوقت المناسب، ما دفع هذا القطاع الى الاستدانة من الموردين، او الاعتماد على خطوط ائتمانية من المصارف لم تعد متوافرة اليوم. ومع انسداد هذا الافق، اصبحنا غير قادرين على شراء المواد الاساسية، او دفع رواتب الموظفين بشكل منتظم. بعض المستشفيات تقف اليوم عاجزة عن التقدم او التخطيط او حتى الصمود، فقط لأنها لم

نشدد على الكفايات الطبية التي نمتلكها

تحصل على اموالها التي هي حق لها مقابل خدمات طبية انجزت بالفعل. وبسبب التأخير المزمن في الدفع، نشأت فجوة ثقة خطيرة بين القطاع الصحي والدولة، مما دفع البعض الى اتخاذ خطوات تصعيدية، كرفض استقبال بعض الحالات، او التعامل بحذر مع الجهات الضامنة، الامر الذي ينعكس سلبا على المواطنين انفسهم. ان استمرار هذا الواقع من دون تسوية جدية ونهائية لموضوع المستحقات المتأخرة لا يعني فقط اضعاف المؤسسات الطبية، بل هو تهديد مباشر لمستقبل القطاع الصحي ككل.

■ على ماذا تعولون اليوم؟

□ نعمل على مجموعة من العوامل التي نراها مدخلا حقيقيا لاستعادة التوازن في القطاع الصحي، وتعزيز دور المستشفيات الخاصة كشريك اساسي في منظومة الرعاية الصحية الوطنية. نعول على وعي الدولة المتزايد بأهمية الشراكة مع القطاع الخاص، ليس كمكمل للقطاع العام فحسب، بل كجزء فاعل واساسي في تأمين الطبابة للمواطنين، وقد لمسنا في الفترة الاخيرة تحسنا ملحوظا. لذا نشدد على الكفايات الطبية والادارية التي يضمها القطاع الخاص، والتي اثبتت عبر السنوات قدرتها على تقديم خدمات عالية الجودة رغم التحديات. هذه الكوادر تمثل ثروة حقيقية، ونحن نعمل على توفير البيئة الداعمة لها لضمان استمرار عطائها وتطوير مهاراتها. نعول على مبادرات التعاون بين القطاعين العام والخاص، سواء من خلال عقود الشراكة او عبر خطط تأمين صحي موحد تتيح للمواطن الاستفادة من قدرات المستشفيات الخاصة ضمن منظومة صحية أكثر عدالة وشمولية. هناك مشاريع قيد الدرس او قيد التنفيذ تعطي املا حقيقيا بتحقيق هذا الهدف. اخيرا، نؤمن بالشفافية والحوار البناء مع الجهات الرسمية، ونشدد على ضرورة وضع خطة وطنية صحية تراعي توازن الادوار بين القطاعين العام والخاص وتوفر الدعم المطلوب للاستثمار في الصحة، سواء عبر تحفيزات مالية او تشريعية، او من خلال تسهيل الاجراءات الادارية التي تعوق احيانا تطور هذا القطاع.

FMPS HOLDING S.A.L
MECOMED CERTIFIED
SMG ISO 9001
Bioteck MEDICAL & HOSPITAL SUPPLIES S.A.L
Biotekno RESEARCH & QUALITY SOLUTIONS S.A.L
UNITED FOR A HEALTHIER WORLD
Supporting Lebanese Businesses since 1990
YOUR MISSION. OUR CARE.
Naccache, Talet el Srour, Blue Zone, FMPS Bldg.
P.O.Box 60247, Beirut-Lebanon
T +961 4 403 410/411 F +961 4 520164
fmps.holding FMPS Holding
FMPS.Holding FMPS Holding
www.fmpsholding.com